التراث الشيعيّ
بين روايات الغُلاة وجهود المحدثين

قال الإمام الصادق عليه السلام: «**إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ صَادِقُونَ، لَا نَخْلُو مِنْ كَذَّابٍ يَكْذِبُ عَلَيْنَا**»(١).

مرّ علينا سابقاً: أنّ هنالك دعوى ـ لبعض المعاصرين ـ تتكوّن من شقّين:

الشقّ الأوّل: إنّ أغلب الروايات الشيعيّة مرويّةٌ عن الوضّاعين.

الشقّ الثاني: إنّ أغلب الروايات الشيعيّة مرويّةٌ عن طريق الغلاة.

وقد تحدّثنا فيما مضى حول الشقّ الأوّل منها، وهنا نتحدّث حول الشقّ الثاني، من خلال جهات ثلاث:

الجهة الأُولى
تحديد مفهوم الغلوّ المنهيّ عنه

ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام قوله: «**وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ كَغُلُوِّ النَّصارىٰ، فَإِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْغَالِينَ**»(٢).

---

(١) بحار الأنوار: ٢٥: ٢٦٣، نفي الغلوّ في النبيّ والائمّة (صلوات الله عليه وعليهم)، وبيان معاني التفويض، وما لا ينبغي أن ينسب اليهم منها وما ينبغي أن ينسب، الحديث ١.

(٢) الاحتجاج: ١: ٢٣٣.

وورد عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: «**احْذَرُوا عَلىٰ شَبَابِكُمْ الْغُلَاةَ لَا يُفْسِدُونَهُمْ، فَإِنَّ الْغُلَاةَ شَرُّ خَلْقِ اللهِ**»(١).

وبما أنّ عنوان (الغلوّ) قد وقع متعلّقاً للنهي، وأهل البيت عليهم السلام قد تبرّؤوا من الغلاة، فهذا يجرّنا لتحديد مفهوم الغلوّ، فنقول:

الغلوّ في اللغة هو: الارتفاع والزيادة عن الحدّ، ومِن هنا ورد في الروايات الشريفة النهي عن الغلوّ في المهور ـ كقول النبيّ الأعظم صلى الله عليه وآله: «**لَا تُغَالُوا بِمُهُورِ النِّسَاءِ فَإِنَّمَا هِيَ سُقْيَا اللهِ سُبْحَانَهُ**»(٢)، وكذا قول أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «**لَا تُغَالُوا بِمُهُورِ النِّسَاءِ فَيَكُونَ عَدَاوَةً**»(٣) ـ فإنّ النهي عن الغلوّ في المهور بمعنى النهي عن الزيادة والارتفاع بها فوق الحدّ، بل ورد أنّ كثرة المهر من شؤم المرأة.

والحاصل: فإنّ الغلوّ ـ لغةً ـ هو الارتفاع والزيادة، ونفسُ هذا المعنى اللغويّ هو المعنى الشرعيّ له، وعليه فعندما ينهى أهل البيت عليهم السلام عن الغلوّ، فالمقصود من الغلوّ المنهي عنه هو: الارتفاع والزيادة عن الحدّ، وهذا لا خفاءَ فيه، وإنّما الخفاء في تطبيقه؛ إذ قد يخفى ما به يتحقّق الارتفاع والزيادة عن الحدّ.

وقد حدّدت الروايات الشريفة للغلوّ مصداقين:

المصداق الأوّل: ادّعاء الربوبيّة لأهل البيت عليهم السلام.

بما أنّ الغلوّ هو الارتفاع والزيادة عن الحدّ، فلكي نعرف متى يتحقّق الغلوّ في أهل البيت عليهم السلام لا بدّ من معرفة حدّهم عليهم السلام الذي إذا زِيدَ عليه تحقّق الغلوّ فيهم عليهم السلام.

والحقّ: أنّ الحدود التفصيليّة لمقامات أهل البيت عليهم السلام وكمالاتهم لا يمكن

---

(١) أمالي الشيخ الطوسيّ: ٦٥٠، الحديث ١٣٤٩.

(٢) بحار الأنوار: ١٠٠: ٣٥٣، باب المهور وأحكامها، الحديث ٣٤.

(٣) المصدر المتقدّم: ٣٥٢، الحديث ٢٢.

لأحدٍ معرفتها ، كما يشهد بذلك قول الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله : « **يَا عَلِيُّ ، مَا عَرَفَ اللهَ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ غَيْرِي وَغَيْرُكَ ، وَمَا عَرَفَكَ حَقَّ مَعْرِفَتِكَ غَيْرُ اللهِ وَغَيْرِي** »(١).

ولذلك لو قال شخصٌ ـ مثلاً ـ بأنّ دعوى علم الغيب لأهل البيت عليهم السلام من الغلوّ ، نقول له : إنّ الغلوّ هو الارتفاع عن الحدّ ، وليس يقوى أحدٌ على معرفة حدّ أهل البيت عليهم السلام ليقول بأنّ علمهم بما كان وما يكون وما هو كائن إلى يوم القيامة ، من الزيادة والارتفاع عن حدّهم المحدودين به .

إذن فباب العلم بالحدّ التفصيليّ لمقامات أهل البيت عليهم السلام وكمالاتهم مسدود ، وإنّما المفتوح هو باب العلم بالحدّ الإجماليّ ، وهو أنّهم (عباد مربوبون ، لا يسبقونه بالقول ، وهم بأمره يعملون) ، بمعنى أن لا يُتجاوز بهم حدّ العبوديّة إلى حدّ الربوبيّة ، وأمّا ما سوى ذلك فليس غلوّاً ؛ ولذلك ورد في الروايات الشريفة : « **لَا تَتَجَاوَزُوا بِنَا الْعُبُودِيَّةَ ثُمَّ قُولُوا فِينَا مَا شِئْتُمْ ، وَلَنْ تَبْلُغُوا** »(٢) ، وهذا ما ركّزت عليه الروايات كثيراً .

فعن أمير المؤمنين عليه السلام : « **إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِينَا ، قُولُوا : إِنَّا عَبِيدٌ مَرْبُوبُونَ ، وَقُولُوا فِي فَضْلِنَا مَا شِئْتُمْ** »(٣).

وعنه عليه السلام ، قال : « **أَنَا أَمِيرُ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ مِمَّنْ مَضىٰ وَمِمَّنْ بَقِيَ ، وَأُيِّدْتُ بِرُوحِ الْعَظَمَةِ ، وَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ مِنْ عَبِيدِ اللهِ ، لَا تُسَمُّونَا أَرْبَاباً وَقُولُوا فِي فَضْلِنَا مَا شِئْتُمْ ، فَإِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا مِنْ فَضْلِنَا كُنْهَ مَا جَعَلَهُ اللهُ لَنَا وَلَا مِعْشَارَ الْعُشْرِ** »(٤).

---

(١) بحار الأنوار : ٣٩ : ٨٤.

(٢) الاحتجاج ٢ : ٢٣٣.

(٣) الخصال : ٦١٤.

(٤) بحار الأنوار : ٢٦ : ٦ ، باب نادر في معرفتهم (صلوات الله عليهم) بالنورانيّة ، وفيه »

وعنه عليه السلام: «**إِيَّاكُمْ وَ الْغُلُوَّ فِينَا ، قُولُوا إِنَّا مَرْبُوبُونَ وَاعْتَقِدُوا فِي فَضْلِنَا مَا شِئْتُمْ**»(١).

وعن الإمام العسكريّ عليه السلام عن آبائه عليهم السلام ، قال: «**لَا تَتَجَاوَزُوا بِنَا الْعُبُودِيَّةَ ثُمَّ قُولُوا فِينَا مَا شِئْتُمْ ، وَلَنْ تَبْلُغُوا ، وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ كَغُلُوِّ النَّصَارىٰ ، فَإِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْغَالِينَ**»(٢).

وعن الإمام الصادق عليه السلام: «**لَا تَرْفَعِ الْبِنَاءَ فَوْقَ طَاقَتِهِ فَيَنْهَدِمَ ، اجْعَلُونَا مَخْلُوقِينَ وَقُولُوا فِينَا مَا شِئْتُمْ ، فَلَنْ تَبْلُغُوا**»(٣).

وعن مالك الجهنيّ ، قال: «كنّا بالمدينة حين أُجلبت الشيعة وصاروا فرقاً ، فتنحّينا عن المدينة ناحية ، ثمّ خلونا فجعلنا نذكر فضائلهم وما قالت الشيعة ، إلى أن خطر ببالنا الربوبيّة ، فما شعرنا بشيء؛ إذا نحن بأبي عبد الله عليه السلام واقف على حمار ، فلم ندرِ من أين جاء ، فقال: **يَا مَالِكُ وَيَا خَالِدُ ، مَتىٰ أَحْدَثْتُمَا الْكَلَامَ فِي الرُّبُوبِيَّةِ**؟ فقلنا: ما خطر ببالنا إلّا الساعة. فقال: **اعْلَمَا أَنَّ لَنَا رَبّاً يَكْلَؤُنَا بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ نَعْبُدُهُ. يَا مَالِكُ وَيَا خَالِدُ ، قُولُوا فِينَا مَا شِئْتُمْ وَاجْعَلُونَا مَخْلُوقِينَ** ، فكرّرها علينا مراراً ، وهو واقف على حماره»(٤).

وعن كامل التّمّار ، قال: «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام ذات يوم ، فقال لي: **يا كَامِلُ ، اجْعَلْ لَنَا رَبّاً نَؤُوبُ إِلَيْهِ وَقُولُوا فِينَا مَا شِئْتُمْ**. قال: قلت: نجعل لكم ربّاً تؤوبون إليه ، ونقول فيكم ما شئنا ؟ قال: فاستوى جالساً ، ثمّ قال: وَعَسىٰ

﴿ ذكر جمل من فضائلهم عليهم السلام ، الحديث ١.

(١) عيون الحكم والمواعظ: ١٠١.

(٢) الاحتجاج: ٢: ٢٣٣.

(٣) بحار الأنوار: ٢٥: ٢٧٩ ، الحديث ٢٢.

(٤) المصدر المتقدّم: ٢٨٩ ، الحديث ٤٥.

أَنْ نَقُولَ: مَا خَرَجَ إِلَيْكُمْ مِنْ عِلْمِنَا إِلّا أَلِفاً غَيْرَ مَعْطُوفَةٍ»[١].

فتحصّل من مجموع هذه الروايات الشريفة: أنّ المصداق الأوّل للغلوّ، هو: دعوى الربوبيّة لأهل البيت عليهم السلام، وقد ابتلي كلّ واحد من المعصومين عليهم السلام بمَنْ ادّعى الربوبيّة له في زمانه، ابتداءً برسول الله الأعظم صلى الله عليه وآله، وانتهاءً بالإمام العسكريّ عليه السلام.

المصداق الثاني: إسقاط التكاليف الشرعيّة.

من جملة الأفكار الصوفيّة التي يطرحها المتصوّفة: أنّ العبادات إنّما شرّعت من أجل الوصول إلى معرفة الله تعالى، وعليه فمتى ما وصل الإنسان إلى معرفة الله تعالى استغنى عن العبادات، باعتبار أنّها مجرّد وسائل للوصول إلى المعرفة، ويستشهدون لذلك بقوله عليه السلام: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾[٢].

وقد أخذ الغلاة هذه الفكرة من الصوفيّة وطوّروها، فقالوا: إنّ حقيقة العبادات ـ من صلاة وحجّ وصيام وزكاة ـ إنّما هي معرفة المعصوم عليه السلام، ممّا يعني أنّ الإنسان إذا عرف المعصوم عليه السلام فقد صلّى وصام وحجّ وزكّى، وبالتالي فإنّه لا يحتاج إليها.

وقد أسقط بعض المعاصرين للمعصومين عليهم السلام عن أنفسهم التكاليف الشرعيّة، وادّعوا أنّهم ليسوا بحاجة إليها بعد ما عرفوا إمام زمانهم، وهذا ما تحدّث عنه أحمد بن محمّد بن عيسى، حين قال: «كتبتُ للإمام العسكريّ عليه السلام في قوم يتكلّمون[٣] ويقرؤون أحاديث ينسبونها إليك وإلى آبائك... ومن أقاويلهم أنّهم يقولون إنّ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهىٰ عَنِ الْفَحْشاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾

---

(١) بحار الأنوار: ٢٥: ٢٨٣، الحديث ٣٠.

(٢) الحجر ١٥: ٩٩.

(٣) يقصد بهم: عليّ بن حسكة، والقاسم اليقطينيّ، وهما من كبار الغلاة.

معناها رجل، لا ركوع ولا سجود، وكذلك الزكاة معناها ذلك الرجل، لا عدد درهم ولا إخراج مال، وأشياء من الفرائض والسنن والمعاصي، تأوّلوها وصيّروها على هذا الحدّ الذي ذكرت»[١].

عن فضيل بن يسار: قال الصادق عليه السلام: «**احْذَرُوا عَلَى شَبَابِكُمُ الْغُلَاةَ لَا يُفْسِدُوهُمْ، فَإِنَّ الْغُلَاةَ شَرُّ خَلْقٍ، يُصَغِّرُونَ عَظَمَةَ اللهِ وَيَدَّعُونَ الرُّبُوبِيَّةَ لِعِبَادِ اللهِ، وَاللهِ إِنَّ الْغُلَاةَ لَشَرٌّ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارىٰ وَالْمَجُوسِ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا.**

ثمّ قال عليه السلام: إِلَيْنَا يَرْجِعُ الْغَالِي فَلَا نَقْبَلُهُ، وَبِنَا يَلْحَقُ الْمُقَصِّرُ فَنَقْبَلُهُ.

فقيل له: كيف ذلك، يا بن رسول الله؟

قال: **الْغَالِي قَدِ اعْتَادَ تَرْكَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ فَلَا يَقْدِرُ عَلىٰ تَرْكِ عَادَتِهِ، وَعَلَى الرُّجُوعِ إِلىٰ طَاعَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَبَداً، وَإِنَّ الْمُقَصِّرَ إِذْ عَرَفَ عَمِلَ وَأَطَاعَ**»[٢].

ومن الواضح أنّ إسقاط التكاليف الشرعيّة، بدعوى أنّ معرفة المعصوم عليه السلام متضمّنة لجميع الطاعات والعبادات، لم يُعلم كونه تجاوزاً للحدّ الذي يحدُّ كمالات المعصوم عليه السلام ومقاماته، ولكن بما أنّ المعصوم نفسه قد اعتبره مصداقاً للغلوّ، فإنّه يكون من الغلوّ المنهيّ عنه، وقد ارتكز ذلك في أذهان المتشرّعة من أصحاب الأئمّة عليهم السلام، وتشهد لذلك عدّة شواهد:

الشاهد الأوّل: ما رواه الحسن بن محمّد بن بندار القمّيّ، قال: «سمعتُ مشايخي

---

(١) اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشّي: ٢: ٨٠٢، الحديث ٩٩٤.

(٢) بحار الأنوار: ٢٥: ٢٦٥، باب نفي الغلو في النبيّ والائمّة (صلوات الله عليه وعليهم)، وبيان معاني التفويض، وما لا ينبغي أن ينسب اليهم منها وما ينبغي أن ينسب، الحديث ٦.

يقولون: إنّ محمّد بن أورمة لمّا طُعِنَ عليه بالغلوّ، بعث إليه الأشاعرة[١] ليقتلوه، فوجدوه يصلّي الليل من أوّله إلى آخره ليالي عدّة، فتوقّفوا عن اعتقادهم»[٢].

الشاهد الثاني: عن الحسين بن أحمد المالكيّ، أنّه قال: «قلت لأحمد بن مليك الكرخيّ: أخبرني عمّا يقال في محمّد بن سنان من أمر الغلوّ؟ فقال: معاذ الله، هو والله علّمني الطهور، وحبس العيال، وكان متقشّفاً متعبّداً»[٣]، فهذا الشخص قد نزّه محمّد بن سنان عن الغلوّ، من خلال إثبات أنّه كان عابداً، مضافاً لكونهِ موالياً لأهل البيت عليهم السلام ومن أشدِّ العارفين بهم.

الشاهد الثالث: ما رواه الكشّي من أنّه سأل العيّاشيّ عن عليّ بن عبد الله بن مروان وجماعة آخرين من الغلاة، فقال: «أمّا عليّ بن عبد الله بن مروان، فإنّ القوم ـ يعني الغلاة ـ تمتحن في أوقات الصلوات، ولم أحضره في وقت صلاة، ولم أسمع فيه إلّا خيراً»[٤].

وهذهِ الشواهد تدلّ على أنّ أصحاب الأئمّة عليهم السلام كانوا يعلمون بأنّ كلَّ مَن تبنّى الفكرة المذكورة فهو من الغلاة، الذين تبرّأ الأئمّة الطاهرون عليهم السلام منهم ولعنوهم.

الجهة الثانية

هل يوجد في الرواة مَنْ هو مِنَ الغلاة؟

عندما نريد أن نتعرّف على مدى مصداقيّة ما يزعمه البعض من أنّ أغلب

---

(١) الأشاعرة يُراد بهم: الأشعريّون الذين كانوا يقطنون قم المقدّسة (زادها الله شرفاً وقداسة).

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٤: ٥٤٥.

(٣) بحار الأنوار: ٤٩: ٢٧٧.

(٤) اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشّي: ٢: ٨١٢، الحديث ١٠١٤.

رواياتنا وصلتنا عن طريق الغلاة، فلا بدّ من معرفة عدد الرواة الذين رووا عن أهل البيت عليهم السلام.

ويمكننا التعرّف على عددهم من خلال الرجوع إلى الموسوعة الرجاليّة الكبرى، التي ألّفها السيّد الخوئي (أعلى الله مقامه)، وهي: (معجم رجال الحديث)، وجمعَ فيها أسماء الرواة، وأوضح حالهم واحداً واحداً، وبيّن ما لكلّ راوٍ وما عليه، وبيّن طبقة كلّ راوٍ، وعدد الروايات التي رواها، ومورد تلك الروايات وموضعها.

وقد بذل المحقّق الخوئيّ (أعلى الله مقامه) في تأليف هذه الموسوعة جهوداً كبيرةً جدّاً، حتّى اكتملت في أربعة وعشرين مجلّداً، وأصبحت من أهمّ الموسوعات الرجاليّة في تاريخ المذهب الشيعيّ.

فإذا رجعنا إلى هذه الموسوعة، وحاولنا أن نحصي عدد الرواة الذين يروون روايات الشيعة؛ فإنّ عددهم يقارب الخمسة عشر ألف راوٍ، ومن بين هؤلاء الخمسة عشر ألف يوجد ستّون راوٍ فقط اتُّهِموا بالغلوّ، ومعنى أنّهم (اتُّهِموا بالغلوّ) أنّه لا يمكن الجزم بكونهم غلاة، وقد عرضَ العلّامة ابن داوود الحلّيّ (أعلى الله مقامه) أسماءهم في كتابه الرجاليّ[1].

وممّا يجدر ذكره أنّ بعض هؤلاء الرواة الستّين لم يروِ إلّا روايةً واحدةً فقط، وبعضهم قد روى روايتين، وبعضهم روى ثلاث روايات، ولعلّ البعض منهم قد روى ما هو أكثر من ذلك قليلاً.

ومن ذلك ننتهي إلى كذب الدعوى التي نحن بصددها ـ وهي: أنّ أكثر رواياتنا من الغلاة ـ إذ أنّ عدد الغلاة لا يشكّل نسبة تُذكر من عدد الرواة،

---

(١) رجال ابن داود: ٢٩٣.

فهم ـ بحسب قانون النسب ـ لا يصلون حتّى إلى نصف الواحد من المائة ، كما أنّ عدد رواياتهم في غاية القلّة ، فكيف يصحّ لمن يدّعي العلم والبحث أن يقول : إنّ أكثر رواياتنا قد وصلتنا عن طريق الغلاة ، وقد عرفت حقيقة الحال ؟ !

ومن هنا يتّضح زيف هذه الدعوى وكذبها ، وهي تنمّ عن عدم تتبّع صاحبها ، وقلّة علمه ومعرفته بأحوال رواة الشيعة .

الجهة الثالثة

هل الغلوّ يوجب القدح في الرواية ؟

لو سلّمنا جدلاً بأنّ أكثر رواياتنا من الغلاة ، فهل معنى ذلك أنّ أكثر رواياتنا غير صحيحة ؟

هنالك جوابان عن هذا التساؤل :

الجواب الأوّل : الجواب العامّ ، أي : الذي يوافق رأي المشهور من العلماء .

وحاصله : أنّه لا ملازمة بين فساد العقيدة والكذب في القول ، والمدار في قبول الرواية إنّما هو صدق الراوي ووثاقته في قوله وروايته ، حتّى ولو كان فاسد العقيدة .

وبيان ذلك : أنّه لو كانَ هنالك راوٍ فاسد العقيدة ـ كأن كان من الفطحيّة أو الواقفيّة أو العامّة ـ ولكنّه كان صادقاً في قوله وحديثه ، بمعنى أنّه لم يكن يقارف الكذب ، فهذا يكفي لقبول رواياته في حدِّ نفسها ؛ إذ أنّه لا ملازمة بين فساد العقيدة وفساد اللسان ، والمدار في قبول الرواية إنّما هو على صدق اللسان لا على صحّة العقيدة وسلامتها .

ومن هنا عملت الطائفة المحقّة بأخبار عدّة من فاسدي العقيدة، الذين لم يؤثّر فساد عقيدتهم على صدق لسانهم.

الجواب الثاني: الجواب الخاصّ، أي: الذي يوافق رأي بعض العلماء.

وهذا الجواب عبارة عن نظريّة خاصّة يطرحها الشيخ الوحيد البهبهانيّ (أعلى الله مقامه) ـ الذي هو مجدّد المذهب في زمانه، وكلّ من اطّلع على العلوم الحوزويّة يعلم ما له من الدور في نهضة الحوزات العلميّة وحركتها ـ وقد تبنّاها السيّد البروجرديّ (أعلى الله مقامه) ـ الذي هو من أعلم العلماء في علم الرجال، ويُعَدّ قمّة الهرم الرجاليّ في فنٍّ الطبقات الرجاليّة ـ ويتبنّاها الكثير من علمائنا المعاصرين (أعلى الله كلمتهم، وأنارَ برهانهم)، ومحصّل هذه النظريّة: أنّ الرواية إذا وردت من شخص مُتَّهَمٍ بالغلوّ، فهو ممّا يضاعف في حسنها وصحّتها ووثاقتها، لا أنّه يوجب توهينها وتضعيفها والخدش فيها.

وبيانُ وجه ذلك يتوقّف على بيان مقدّمة تمهيديّة، وهي: أنّ أهل البيت عليهم السلام لم يصرّحوا بجميع معارفهم لجميع الناس؛ وذلك يعود لأحد سببين:

السبب الأوّل: عدم وجود المؤهّل لحمل معارف أهل البيت عليهم السلام، ويشهد لذلك قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**بَلِ انْدَمَجْتُ عَلَىٰ مَكْنُونِ عِلْمٍ لَوْ بُحْتُ بِهِ لَاضْطَرَبْتُمُ اضْطِرابَ الْأَرْشِيَةِ فِي الطَّوِيِّ البَعِيدَةِ**»[1]، أي: لاضطربتم اضطراب الحبل في البئر العميقة، ومعنى ذلك: أنّ أهل البيت عليهم السلام لم يصرّحوا بكلّ معارفهم؛ لعدم وجود من يحتمل كلّ تلك المعارف الإلهيّة، ويتقبّلها على ما هيَ عليه.

وقد أشار لذلك الإمام الصادق عليه السلام بقوله: «**مَا خَرَجَ إِلَيْكُمْ مِنْ عِلْمِنَا إِلّا أَلِفاً**

(١) نهج البلاغة: ١: ٤١، الخطبة الخامسة: خطبة له لمّا قبض رسول الله صلى الله عليه وآله...

غَيْرَ مَعْطُوفَةٍ»[١] ، والألف غير المعطوفة تعبير كنائيّ عن قلّة الصادر عنهم عليهم السلام ، فهو إشارة ـ كما هو أحد التفسيرات ـ إلى أنّنا لو حدّدنا الحروف الهجائيّة بثمانية أو تسعة وعشرين على الخلاف بين اللغويّين ، فإنّ المعارف التي صدرت عن آل محمّد عليهم السلام على كثرتها وسعتها وشمولها ، لا تتجاوز الحرف الأوّل من الحروف الهجائيّة ، فهي ألف غير معطوفة بحرف يتلوها .

ونظراً لذلك فإنّ أهل البيت عليهم السلام كانوا يختارون من بين أصحابهم من يجدون عنده الكفاءة ، فيفصحون له ببعض ما عندهم ، على قدر قابليّته ، ويشهد لذلك قول الإمام السجّاد عليه السلام : «**وَاللهِ لَوْ عَلِمَ أَبُو ذَرٍّ مَا فِي قَلْبِ سَلْمَانَ لَقَتَلَهُ**»[٢] .

وهناك رأيان في تحديد ما يعود إليه الضمير في (قتله) :

الرأي الأوّل : أنّ الضمير يعود للعلم الذي عند سلمان ، فيكون معنى الرواية : أنّه لو علم أبو ذرّ رضي الله عنه بالعلم الذي عند سلمان رضي الله عنه لقتل العلمُ أبا ذر ؛ لعدم قدرته على تحمّله ، بخلاف سلمان المحمّديّ الذي كان يستطيع أن يتحمّله .

الرأي الثاني : أنّ الضمير يرجع إلى أبي ذرّ ، فيكون معنى الرواية : أنّه لو علم أبو ذرّ رضي الله عنه ما في قلب سلمان رضي الله عنه لقتل أبو ذر سلمانَ ؛ لأنّه سيتّهمه بأنّه يحمل علوماً ومعارف تساوق الخروج عن الدين ، وقد أشارَ نفسه لذلك بقوله : « **أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ ، اسْمَعُوا مِنْ حَدِيثِي ثُمَّ اعْقِلُوهُ عَنِّي ، قَدْ أُوتِيتُ الْعِلْمَ كَثِيراً وَلَوْ أَخْبَرْتُكُمْ بِكُلِّ**

---

(١) بحار الأنوار : ٢٥ : ٢٨٣ ، باب نفي الغلوّ في النبيّ والائمّة (صلوات الله عليه وعليهم) ، وبيان معاني التفويض ، وما لا ينبغي أن ينسب اليهم منها وما ينبغي أن ينسب ، الحديث ٣٠ .

(٢) بحار الأنوار : ٢٢ : ٣٤٣ ، باب فضائل سلمان وأبي ذر ومقداد وعمار رضي الله عنهم أجمعين ، وفيه فضائل بعض أكابر الصحابة ، الحديث ٥٣ .

مَا أَعْلَمُ لَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَمَجْنُونٌ ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَاتِلِ سَلْمَانَ »(١).

وعلى كلا الرأيين ، فإنّ مفاد الرواية : أنّ أبا ذرّ رضي الله عنه على جلالته وعظمته لم تكن له قابليّة تحمّل العلم الذي أعْطِيَه سلمان رضي الله عنه ، كيف وسلمان هو الذي وردَ في حقّهِ عن الإمام الباقر عليه السلام قوله : «سمعت جابر بن عبد الله الأنصاريّ يقول : سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن سلمان الفارسيّ ، فقال : « **سَلْمَانُ بَحْرُ الْعِلْمِ لَا يُقْدَرُ عَلىٰ نَزْحِهِ. سَلْمَانُ مَخْصُوصٌ بِالْعِلْمِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ** »(٢).

وعن أمير المؤمنين عليه السلام : « **خَصَّهُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالىٰ مِنَ الْعُلُومِ بِأَوَّلِهَا وَآخِرِهَا ، وَظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا ، وَسِرِّهَا وَعَلَانِيَتِهَا** »(٣).

وكيف كان ، فإنّ أهل البيت عليهم السلام إنّما كانوا يفصحون بمعارفهم لخواصّهم فقط ؛ ولذلك كان يُعَبّر عن هذه النخبة التي كان أهل البيت عليهم السلام يطلعونها على معارفهم بـ(حملة الأسرار).

السبب الثاني : ظروف الشدّة التي كان يعيشها أهل البيت عليهم السلام ؛ فإنّ ظروفهم كانت حرجة للغاية ، إذ كانوا مراقَبين ومُضَيّقاً عليهم ، وهذه الظروف كانت تحول بينهم وبين التصريح بمعارفهم لكلّ أحد ؛ ولأجل ذلك كانوا يقتصرون في بيان معارفهم على بعض الأشخاص فقط .

ونتجَ عن ذلك : أنّ بعض الشيعة كان يتعامل مع أهل البيت عليهم السلام كما يتعامل

---

(١) بحار الأنوار : ٢٢ : ٣٨٧ ، باب كيفيّة إسلام سلمان رضي الله عنه ، ومكارم أخلاقه ، وبعض مواعظه ، وسائر أحواله ، الحديث ٢٨ .

(٢) المصدر المتقدّم : ٣٤٧ ، باب فضائل سلمان وأبي ذرّ ومقداد وعمّار (رضي الله عنهم أجمعين) ، وفيه فضائل بعض أكابر الصحابة ، الحديث ٦٣ .

(٣) المصدر المتقدّم : ٣٤٧ ، الحديث ٦٢ .

مع بقيّة العلماء في زمانه ، بالرغم من أنّهم كانوا يعتقدون بإمامتهم ، فكانوا يرونهم علماء عابدين زاهدين ورعين ، ولم يكونوا يعرفون مقاماتهم الإلـهيّة ،كـالعصمة والعلم بالغيب والولاية التكوينيّة ونحو ذلك ، ولم يكونوا يعتقدون بها .

ويشهد لذلك ما ورد عن عـمر بـن الفـرج الرخـجيّ ، أنّـه قـال لأبي جـعفر الجواد عليه السلام : « إن شيعتك تدعي أنّك تعلم كلّ ماء في دجلة ووزنه ، وكنّا على شاطئ دجلة ، فقال عليه السلام لي : « **يَقْدِرُ اللهُ تَعَالىٰ أَنْ يُفَوِّضَ عِلْمَ ذَلِكَ إِلىٰ بَعُوضَةٍ مِنْ خَلْقِهِ أَمْ لَا ؟** قلت : نعم ، يقدر ، قال عليه السلام : **أَنَا أَكْرَمُ عَلَى اللهِ تَعَالىٰ مِنْ بَعُوضَةٍ!** »[١] .

والمتحصّل ممّا ذكـرناه : أنّ مـعارف المـعصومين عليهم السلام الغـيبيّة ، التي تحكـي كمالاتهم ومقاماتهم الإلـهيّة ـ نظراً للسببين المتقدّمين ـ لم يـطّلع عـليها إلّا بـعض خواصهم .

ومن هنا تولّدت تهمة الغلوّ ؛ فإنّ بـعض الشـيعة ـ الذيـن لم يكـونوا مـطّلعين على مقامات أهـل البـيت عليهم السلام ـ إذا سمـعوا مـن بـعض الرواة ـ ذوي الأسرار ـ بعض المعارف الغيبيّة ، كالقول بأنّ الأئمّة عليهم السلام يـعلمون الغـيب ، كـانوا يـبادرون لاتّهامهم بالغلوّ في أهل البيت عليهم السلام ، مع أنّهم ـ بحسب الفرض ـ من حملة الأسرار ، وأجلّاء الأصحاب ، وخواصّ تلامذة آل محمّد عليهم السلام .

وبما أوضحناه لا يبقى وجهٌ للتعجّب ممّا نقله الشيخ الصـدوق (طـيّب الله تـربته) عن أُستاذه الشيخ ابن الوليد ، حيث قال : « وكان شيخنا محـمّد بـن الحسـن بـن أحمـد بن الولـيد رحمه الله يقول : أوّل درجة في الغلـوّ نفي السهـو عـن النـبيّ صلى الله عليه وآله »[٢] ؛

---

(١) بحار الأنوار : ٥٠ : ١٠٠ ، باب فضائله ، ومكارم أخلاقه ، وجوامع أحـواله عليه السلام ، وأحـوال خلفاء الجور في زمانه وأصحابه ، وما جرى بينه وبينهم ، الحديث ١٢ .

(٢) من لا يحضره الفقيه : ١ : ٣٦٠ .

فإنّ هذه المقالة ـ التي ترى أنّ نفي السهو عن النبيّ صلى الله عليه وآله من الغلوّ ـ تكشف عمّا نقلناه من عدم وضوح مقامات المعصومين عليهم السلام الغيبيّة لكلِّ أحد، وإن كان من الأجلّاء في علمي الفقه والحديث، كالشيخ محمّد بن الحسن بن الوليد القمّيّ رحمه الله.

ولأجل ذلك اتُّهم الخواصّ من أصحاب أهل البيت عليهم السلام، والذين كانوا من حملة الأسرار، بالغلوّ والزيادة عن الحدّ، مع أنّهم ليسوا كذلك، بل إنّهم كانوا من العارفين الشامخين.

وعلى ضوء ذلك ذهب السيّد البروجرديّ (أعلى الله مقامه) إلى أنّ أكثر الرواة الذين اتُّهِموا بالغلوّ هم من أجلّاء وأعاظم الثقات، بدليل أنّهم اتُّهموا بالغلوّ؛ فإنّ هذه التهمة تكشف عن عظمة مقام المُتّهَم بها، وأنّه من حملة أسرار أهل البيت عليهم السلام، وإنّما اتُّهموا بالغلوّ بسبب القاصرين من الشيعة الذين لم تكن معرفة المعصومين متيسّرةً لهم.

والمحصّلة النهائيّة: أنّه على كلا الرأيين المتقدّمين لا يكون غلوّ الراوي من موجبات سقوط الرواية، والتشنيع على الطائفة، بأنّ أكثر روايات الشيعة من الغلاة، كيفَ وقد ثبت خطأ الدعوى من أساسها بالبيان الذي فصّلناه.